التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي الإصدار الثالث

موجز تنفيذي

السنة الدولية للتنوع البيولوجي 2010

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

© Kay Muldoon Ibrahim

رسالة من الأمين التنفيذي

الأنباء ليست سارة. فما زلنا نفقد التنوع البيولوجي بمعدل لم يسبق أن سجله التاريخ مطلقا – وربما تكون معدلات الإنقراض زادت 1,000 مرة عن معدلها الأساسي التاريخي. والواقع أن تقييم حالة التنوع البيولوجي العالمي لعام 2010، الذي يرد في العدد الثالث من نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي استنادا إلى آخر المؤشرات، وما يزيد على 110 تقرير وطني مقدم إلى أمانة الاتفاقية، والسيناريوهات للقرن الحادي والعشرين، ينبغي أن تكون جميعها صيحة تنبيه إلى البشرية. فاستمرارنا في اتباع أساليب العمل المعتادة لم يعد خيارا مقبولا إذا كان علينا أن نتجنب حدوث ضرر لا يمكن علاجه لنظم دعم الحياة على كوكبنا. ويجب للخطة الاستراتيجية الجديدة للاتفاقية، التي سيعتمدها مؤتمر قمة التنوع البيولوجي لعام 2010 في ناغويا، أن تعالج الأسباب الكامنة لفقدان التنوع البيولوجي. ويجب التصدي للتحديات المترابطة الناتجة عن فقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ، وذلك على أساس إعطائهما أولوية متساوية والعمل على نحو تعاوني وثيق بشأنهما. فهناك حاجة إلى القيام بعمل مشترك لتنفيذ الاتفاقيات الخاصة بالتنوع البيولوجي وتغير المناخ ومكافحة التصحر – وهي الاتفاقيات الثلاث التي انبثقت عن مؤتمر ريو لعام 1992. ولا شك أن مؤتمر القمة الذي سيعقد بعد 20 عاما من ريو، يوفر فرصة لاعتماد خطة عمل كفيلة بتحقيق هذا الهدف.

أحمد جغلاف
الأمين التنفيذي
اتفاقية التنوع البيولوجي

كلمة الأمين العام للأمم المتحدة

اتفق زعماء العالم في عام 2002 على تحقيق خفض كبير في معدل فقدان التنوع البيولوجي بحلول عام 2010. وبعد استعراض جميع الأدلة المتاحة، بما في ذلك التقارير الوطنية المقدمة من الأطراف، تستنتج الطبعة الثالثة من نشرة *التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي* أن الهدف لم يتحقق. وبالإضافة إلى ذلك، تحذر *الطبعة الثالثة* من أن الدوافع الرئيسية المؤدية إلى فقدان التنوع البيولوجي ليست ثابتة، ولكنها تتفاقم في بعض الحالات.

وستكون نتائج هذا الفشل الجماعي قاسية على الجميع إذا لم يتم تصحيحها بسرعة. ذلك أن عمل النظم الإيكولوجية التي نعتمد عليها من أجل الأغذية والمياه العذبة، والصحة والترفيه، والحماية من الكوارث الطبيعية يرتكز على التنوع البيولوجي. كما أن فقدانه يؤثر علينا من الناحية الثقافية والروحية. وقد يكون تقدير ذلك أصعب من الناحية الكمية، ولكنه على الرغم من ذلك، جزء من رفاهنا.

وتجعلنا الاتجاهات الحالية أقرب إلى عدد من نقاط الانقلاب المحتملة التي ستخفض بشكل كارثي قدرة النظم الإيكولوجية على توفير هذه الخدمات الأساسية. وسيكون الفقراء الذين يميلون أكثر من غيرهم إلى الاعتماد مباشرة على النظم الإيكولوجية أول من يعاني وستكون معاناتهم أكثر شدة. وهناك خطر عدم تحقيق الأهداف الرئيسية المحددة في الأهداف الإنمائية للألفية: الأمن الغذائي، والقضاء على الفقر، وصحة أفضل للسكان.

ويسهم حفظ التنوع البيولوجي مساهمة حيوية في تخفيف نطاق تغير المناخ وخفض آثاره السلبية عن طريق زيادة قدرة النظم الإيكولوجية — وبالتالي المجتمعات البشرية — على التكيف. ولذلك، من المهم التغلب على التحديات التي تواجه التنوع البيولوجي وتغير المناخ بطريقة منسقة وإيلاء كل منهما نفس القدر من الأولوية.

وفي بعض المجالات الهامة، تتجه الإجراءات الوطنية والدولية التي تدعم التنوع البيولوجي اتجاها إيجابيا. ويتم حماية المزيد من المناطق الأرضية والبحرية، وتواصل البلدان مكافحة أكثر التهديدات خطورة وهي الأنواع الغريبة الغازية، ويرصد مزيد من الأموال لتنفيذ الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي.

غير أن هذه الجهود تقوضها في كثير من الأحيان السياسات المتعارضة. ومن أجل التصدي للأسباب الجذرية لفقدان التنوع البيولوجي، علينا أن نوليها الأولوية في جميع مجالات صنع القرار وجميع القطاعات الاقتصادية. وحسبما توضح ذلك الطبعة الثالثة من نشرة *التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي*، فإنه لا يمكن التفكير في حفظ التنوع البيولوجي بعد معالجة الأهداف الأخرى – حيث أنه الأساس الذي ترتكز عليه العديد من هذه الأهداف. إننا بحاجة إلى رؤية جديدة للتنوع البيولوجي للحفاظ على كوكب صحي وتحقيق مستقبل مستدام للبشرية.

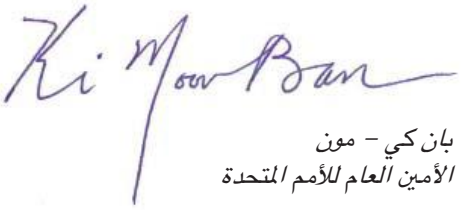

بان كي – مون
الأمين العام للأمم المتحدة

رسالة من المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

لقد اختلقت البشرية وهو ما مفاده أن بإمكاننا أن نعيش بطريقة ما بدون تنوع بيولوجي أو أن التنوع البيولوجي له أهمية هامشية في عالمنا المعاصر: والحقيقة هي أننا بحاجة إليه أكثر من أي وقت مضى على كوكب يعيش عليه 6 بلايين شخص ويتجه نحو ما يزيد عن 9 بلايين شخص بحلول سنة 2050. وتشتمل الطبعة الثالثة من نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي على الحقائق والأرقام الجلية وفي الوقت نفسه تشير إلى الأسباب الرئيسية لعدم التغلب على التحديات التي تواجه حفظ التنوع البيولوجي وتعزيزه فعليا. وأحد المجالات الرئيسية هو الاقتصاد: فما تزال معظم الاقتصادات لا ترى القيمة الهائلة لتنوع الحيوانات والنباتات وغيرها من أشكال الحياة ودورها في وجود نظم إيكولوجية صحية وعاملة من الغابات والمياه العذبة إلى التربة والمحيطات وحتى الغلاف الجوي. إن مبادرة اقتصادات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، التي استضافها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تهدف إلى تعزيز الفهم ودفع عجلة العمل في هذا المجال. ومن شأن تعميم اقتصادات التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية التي تدعمه والتي تبلغ قيمتها عدة تريليونات من الدولارات في التنمية، وصنع القرار يمكن أن يجعل من سنة 2010 – السنة الدولية للتنوع البيولوجي في الأمم المتحدة – قصة نجاح.

أخيم شتاينر
المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

موجز تنفيذي

© Jeffthemon... | Dreamstime.com

اتفاقية التنوع البيولوجي

تعرف الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي عبارة التنوع البيولوجي أو "التنوع الحيوى" بأنه "التباين فيما بين الكائنات الحية من كل المصادر بما في ذلك جملة أمور بينها النظم الإيكولوجية الأرضية والبحرية والمائية الأخرى والمجتمعات الإيكولوجية التي تكون هذه النظم جزءاً منها، وهذا يشمل التنوع داخل الأنواع وفيما بينها وتنوع النظم الإيكولوجية ". وهذا هو التعريف المستخدم لمصطلح التنوع البيولوجي في كل هذه الوثيقة.

واتفاقية التنوع البيولوجي هي واحدة من "اتفاقيات ريو" الثلاث، التي أقرها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والمعروف أيضاً باسم قمة الأرض، الذي عُقد في ريو دي جانيرو في عام 1992. وقد بدأ سريان الاتفاقية في نهاية عام 1993 بالأهداف التالية: "حفظ التنوع البيولوجي، والاستخدام المستدام لعناصره، والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناجمة عن استغلال الموارد الوراثية، بما في ذلك عن طريق الوصول الملائم إلى الموارد الوراثية وعن طريق النقل الملائم للتكنولوجيات ذات الصلة، مع مراعاة كل الحقوق على هذه الموارد والتكنولوجيات وعن طريق التمويل الملائم".

وهناك حالياً 193 طرفاً في الاتفاقية (192 بلداً والاتحاد الأوروبي). وفي نيسان/ أبريل عام 2002، التزمت الأطراف في الاتفاقية بأن تحقق بحلول عام 2010 خفضاً هاماً في المعدل الحالي لنقص التنوع البيولوجي على الأصعدة العالميه والإقليمية والوطنية كمساهمة منها في التخفيف من حدة الفقر لصالح كل أشكال الحياة على الأرض. وهذا الهدف الذي أيدته فيما بعد القمة العالمية للتنمية المستدامة (قمة "ريو + 10") في جوهانسبرغ عام 2002 والجمعية العامة للأمم المتحدة. وقد أدمج أيضاً بوصفه هدفاً جديداً في إطار واحدٍ من الأهداف الإنمائية للألفية – كفالة الاستدامة البيئية. ولذلك فإن هدف التنوع البيولوجي لعام 2010 هو التزام من جميع الحكومات، بما فيها تلك التي ليست أطرافاً في اتفاقية التنوع البيولوجي.

الهدف الذي اتفقت عليه حكومات العالم في عام 2002 وهو "تحقيق بحلول عام 2010 انخفاضا ملحوظا في المعدل الحالي لنقص التنوع البيولوجي على الأصعدة العالمية والإقليمية والوطنية مساهمة منها في الحد من الفقر لصالح كل أشكال الحياة على الأرض"، لم يتم الوفاء به [انظر الجدول الصفحة 10].

وهناك بوادر متعددة على استمرار التدهور في التنوع البيولوجي في عناصره الرئيسية الثلاثة كلها – الجينات، والأنواع، والنظم الإيكولوجية [**انظر الشكل الصفحة 12**]– بما في ذلك:

- الأنواع التي جرى تقييم تعرّضها لخطر الانقراض تقترب عموماً من الانقراض. البرمائيات تواجه أكبر الأخطار وحالة الأنواع المرجانية تتدهور بسرعة أكبر من غيرها. وكذلك يُقدّر أنّ ما يقرب من ربع الأنواع النباتية مهدّد بالانقراض.

- وفرة أنواع الفقاريات، استناداً إلى أعدادها وانواعها المقدّرة، إنخفضت بما يقرب من الثلث في المتوسط بين عامي 1970 و2006، وتواصل الإنخفاض على الصعيد العالمي، مع كون هذا الإنخفاض شديداً بصورة خاصة في المناطق المدارية وخاصة أنواع المياه العذبة.

- الموائل الطبيعية في معظم أجزاء العالم يتم تدهورها من حيث نطاقها وسلامتها، بالرغم من أنه تم إحراز تقدم هام في إبطاء معدل خسارة الغابات المدارية وأشجار المانجروف (الشورى) في بعض المناطق. وتُظهر الأراضي الرطبة المغمورة بالمياه العذبة، وموائل الجليد البحري، ومستنقعات المياه المالحة، والشعاب المرجانية، والحشائش البحرية، ومستعمرات المحار البحري كلها بوادرَ تدهور خطير.

- تجزئة الغابات والأنهار وغيرها من النظم الإيكولوجية وتدهورُها على نطاق واسع أيضاً أدى إلى نقص التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية.

- التنوع الوراثي للمحاصيل والمواشي في النظم الزراعية يواصل التدهور.

- الضغوط الرئيسية الخمسة الدافعة لنقص التنوع البيولوجي (تغيّر الموئل، والاستغلال المفرط، والتلوث، والأنواع الغريبة الغازية، وتغير المناخ) هي إما ثابتة في شدتها أو تزداد حدتها.

- البصمة الإيكولوجية للجنس البشري تتجاوز القدرة البيولوجية لكوكب الأرض بهامش أوسع مما كان عليه وقت الاتفاق على هدف التنوع البيولوجي لعام 2010.

إن نقصَ التنوع البيولوجي مسألةٌ تثير قلقاً عميقاً بسبب محتواها. ذلك أن التنوّعَ البيولوجي يَدعُمُ أيضاً عملَ النظم الإيكولوجية التي توفّر نطاقاً واسعاً من الخدمات للمجتمعات البشرية. ولذلك فإن لاستمرار نقص هذا التنوع عواقبَ خطيرة بالنسبة إلى رفاهية البشرية الحالي وفي المستقبل. وتوفير الأغذية والأنسجة والأدوية والمياه العذبة، وتلقيحُ المحاصيل، وترشيح الملوّثات، والحمايةُ من الكوارث الطبيعية هي من بين الخدمات التي تقدّمها هذه النظم الإيكولوجية المهدّدةُ بخطر التدهور والتغيّرات في التنوع البيولوجي. كما أن الخدمات الثقافيةَ مثل القيَم الروحية والدينية، والفرص للمعرفة وللتعليم، والقيم الترويحية والجمالية آخذةٌ في التدهور.

وقد ساعد وجود هدف التنوع البيولوجي لعام 2010 في حفز إجراءات هامة لضمان التنوع البيولوجي، مثل إقامة المزيد من المحميات الطبيعية (على اليابسة وفي المياه الساحلية والبحريه)، وحفظ الأنواع النادرة، ومبادرات لمعالجة بعض الأسباب المباشرة للضرر الواقع في النظم الإيكولوجية، مثل التلوث وغزوات الأنواع الغريبة. ويوجد لدى 170 بلداً الآن استراتيجيات وخطط عمل وطنية للتنوع البيولوجي [**انظر الإطار الصفحة 14**]. وعلى الصعيد الدولي حُشدت الموارد المالية وتمّ إحراز تقدم في وضع آليات لبحوث التنوع البيولوجي ورصده وتقييمه العلمي.

وكان لإجراءات عديدة اتخذت دعماً للتنوّع البيولوجي نتائج هامة وقابلة للقياس في مناطق معيّنة وفيما بين الأنواع والنظم الإيكولوجية المستهدفة. وهذا يوحي بأنّه إذا توافرت الأموال الكافية والإرادة السياسية، تواجدت الأدوات لإحداث خفض على نطاق أوسع في نقص التنوّع البيولوجي. وعلى سبيل المثال، تبع سياسات حكوميةٌ حديثة ترمي إلى الحد من إزالة الأحراج إنخفاضٌ في معدلات نقض الغابات في بعض البلدان المدارية. وساعدت التدابيرُ الرامية إلى مكافحة الأنواع الغريبة الغازية عدداً من الأنواع في الانتقال إلى فئة أدنى في سلّم التعرّض لخطر الإنقراض. وقُدّر أنّ ما لا يقل عن 31 نوعاً من الطيور (من بين 9800 نوع) كانت ستنقرض في القرن الماضي، لولا وجود تدابير الحفظ (الصون) والحماية.

على أن العمل على تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي لم يُتخَذ على نطاق يكفي لمعالجة الضغوط التي يتعرض لها التنوعُ البيولوجي في معظم الأماكن. ولم يكن هناك دمج كاف لقضايا التنوع البيولوجي في السياسات والاستراتيجيات والبرامج الأوسع، ولم يتم التصدّي للدوافع المتأصّلة في نقص التنوع البيولوجي بقدر كبير. ولا تتلقى الإجراءات الرامية إلى تعزيز حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام سوى جزء ضئيل من التمويل مقارنةً بالأنشطة الرامية إلى تعزيز تطوير البنية التحتية والتطور الصناعي. وعلاوة على ذلك فإن اعتبارات التنوع البيولوجي كثيراً ما يتم تجاهلها عندما تُصمّم أعمال التطوير هذه، وتضاع فرصٌ سنحت للتخطيط بطرق من شأنها أن تُقلّل إلى أدنى حدّ من التأثيرات السلبية غير الضرورية على التنوع البيولوجي. كما أن الإجراءات الرامية إلى معالجة الدوافع المتأصلة في نقص التنوع البيولوجي، بما فيها الضغوط الديموغرافية، والاقتصادية، والتكنولوجية، والاجتماعية – السياسية، والثقافية، بطرق مفيدة، كانت محدودة أيضاً.

وتتوقّع معظم افتراضات المستقبل استمرارَ مستويات عالية من الانقراض وفقدان الموائل طيلة هذا القرن، مع ما يرافق ذلك من انهيار بعض خدمات النظم الإيكولوجية الهامة للرفاهية البشرية. وعلى سبيل المثال:

- سوف يستمر ازالة الغابات المدارية من أجل زراعة المحاصيل وإيجاد المراعي ولاحتمال إنتاج الوقود الحيوى.

- سوف يسبب تغير المناخ، وإدخالُ أنواع جديدة غازية، والتلوّث، وتشييد السدود المزيداً من الضغط على التنوع البيولوجي في المياه العذبة والخدمات التي يدعمها هذا التنوّع.

- سوف يستمر الإفراط في صيد الأسماك في الإضرار بالنظم الإيكولوجية البحرية ويسبب انهيار المخزونات السمكية، مما يؤدي إلى فشل مصائد الأسماك.

وقد تؤدي التغييرات في وفرة الأنواع وتوزيعها إلى عواقب وخيمة بالنسبة إلى المجتمعات البشرية. ومن المتوقع أن تحدث نقلة جذرية في التوزيع الجغرافي للأنواع ولأشكال

الغطاء الخضري بسبب تغير المناخ، مع تحرك نطاقاتها من مئات إلى آلاف الكيلومترات صوبَ القطبين بحلول نهاية القرن الحادي والعشرين. ومن شأن هجرة الأنواع البحرية إلى مياه أبرد أن تجعل المحيطات المداريةَ أقلِ تنوعاً، بينما تواجه الغاباتُ الشمالية والمعتدلة موتاً تدريجياً واسع النطاق في الطرف الجنوبي من نطاقاتها الحالية، مع تأثيرات على مصائد الأسماك،وكميات الأخشاب المجتناة، وفرص الترفيه والخدمات الأخرى.

وهناك درجة مرتفعة من خطر حدوث نقص كبير في التنوع البيولوجي يرافقه تدهور في نطاق واسع من خدمات النظم الإيكولوجية إذا جرى دفع النظم الإيكولوجية إلى ما يتجاوز عتبات أو نقاط تجاوز حاسمة معينة. وسوف يواجه الفقراء التأثيرات المبكرة والأشد لمثل هذه التغييرات مع أن كل المجتمعات والمناطق سوف تعاني في نهاية الأمر.

وأمثلة ذلك تشمل:

- غابات الأمازون يمكن أن تشهد، بسبب التفاعل بين إزالة الأحراج والحرائق وتغير المناخ، موتاً تدريجياً واسع النطاق في أطرافها مع دخول أجزاء من الغابات في دائرة مستمرة من الحرائق المتكررة والجفاف الشديد مما يؤدي إلى تحولها إلى ما يشبه الغطاء النباتى للسافانا. ورغم وجود قدر كبير من الشكوك المرتبطة بهذه الافتراضات، فإنه من المعروفٍ أن حدوث مثل هذا الموت التدريجي يصبح أكثر احتمالاً إذا تجاوزتٍ إزالة الأحراج نسبة 20 إلى 30 في المائة (هي حالياً فوق 17 في المائة في غابات الأمازون البرازيلية). ومن شأن هذا أن يؤدي إلى انخفاض في هطول الأمطار على الصعيد الإقليمي مما يضر بالإنتاج الزراعي. وستحدث أيضاً تأثيرات عالمية عن طريق ازدياد الانبعاثات الكربونية ونقص التنوع البيولوجي على نطاق واسع.
- تراكم مركبات الفوسفات والنترات من الأسمدة الزراعية ومن نفايات مياه المجارى يمكن أن يحول بحيرات المياه العذبة وغيرَها من النظم الإيكولوجية للمياه الداخلية إلى حالة من الإنتشار الطحلبي طويل الأجل. وهذا يمكن أن يؤدي إلى تناقص فى توافر الأسماك مع مضاعفات بالنسبة إلىٍ الأمن الغذائي في بلدان نامية عديدة. وستحدث أيضاً خسارة في الفرص الترويحية، وفي الدخل من السياحة، وفي بعض الحالات أخطارٌ صحية بالنسبة إلى البشر والحياة الحيوانية من تكاثر الطحالب السامه. ويؤدي النيتروجين الناتج عن ظواهر

© David Coates

الإزدهار المفرط للطحالب في البيئات الساحلية إلى مزيد من المناطق الميتة بسبب الأحتياج الزائد الى الأكسجين ، مع خسائر اقتصادية كبرى تنتج عن انخفاض إنتاجية مصائد الأسماك وهبوط إيرادات السياحة.

- تأثيرات تحمّض المحيطات، وإرتفاع درجات حرارة مياه البحر، وغير ذلك من عوامل الضغوط البشرية ، يجعل النظم الإيكولوجية للشعاب المرجانية معرّضة للإنهيار. وازدياد تحمّض المياه الذي يسببه ارتفاعُ تركيز ثاني أكسيد الكربون في الجو، تقلل من توافر أيونات الكربونات المطلوبة لبناء الهياكل المرجانية. وهذه إضافة إلى تأثير إبيضاض المرجان في المياه الدافئة، وارتفاع مستويات المغذيات من جراء التلوث، والإفراط في صيد الأسماك، وتراكم الترسيبات الناجمه عن إزالة الأحراج في المناطق الداخلية، وغير ذلك من الضغوط، يعرّض الحلقات المرجانية على نطاق العالم بشكل متزايد لانتشار الطحالب مع خسائر فادحة في التنوع البيولوجي ووظائف النظم الإيكولوجية، مما يهدد أسباب معيشة مئات الملايين من البشر وأمنهم الغذائي.

وهناك عددٌ أكبر مما كان معروفاً في السابق من فرص معالجة أزمة التنوع البيولوجي وفي نفس الوقت المساهمة في تحقيق أهداف اجتماعية أخرى. وعلى سبيل المثال، حدّدت التحليلاتُ التي أجريت لهذه الدراسة افتراضات يجري فيها التخفيف من آثار تغير المناخ وفي نفس الوقت المحافظة على النطاق الحالي للغابات والنظم الإيكولوجية الطبيعية الأخرى بل وحتى التوسع بها (بتجنب خسارة موائل إضافية من جراء الاستخدام الواسع النطاق لأشكال الوقود الحيوى). وتشمل الفرص الأخرى "تجديد الحياة البرية" في الأراضي الزراعية المهجورة في بعض المناطق، واستعادة أحواض الأنهار وغير ذلك من النظم الإيكولوجية للأراضي الرطبة الأخرى بغية زيادة إمدادات المياه، والسيطرة على الفيضانات، وإزالة الملوثات.

وجود سياسات محددة الأهداف بصورة جيدة تُركّز على حساسية المناطق والأنواع وخدمات النظم الإيكولوجية أمر أساسي من أجل تفادي أخطر التأثيرات على البشر والمجتمعات. ومع أن إتّقاء المزيد من نقص التنوع البيولوجي بسبب الإنسان في المستقبل القريب سيشكل تحدياً صعباً، إلا أنه يمكن وقف نقص التنوع البيولوجي،بل وحتى عكس اتجاهه من بعض الجوانب في المدى البعيد، إذا تم اتخاذ إجراءات عاجلة ومتضافرة وفعّالة الآن دعماً لرؤيا متفق عليها للأجل البعيد. وسوف تجني إجراءات من قبيل حفظ التنوع البيولوجي واستخدام عناصره استخداماً مستداماً ثماراً غنية – عن طريق توفير صحة أفضل، ومزيد من الأمن الغذائي، وقدر أقل من الفقر، وقدرة أكبر على معالجة التغيرات البيئية والتكيف معها.

ولإيلاء قدر أكبر من الأولوية للتنوع البيولوجي أهمية مركزية بالنسبة إلى نجاح التنمية وتدابير التخفيف من حدة الفقر. ومن الواضح أن استمرار "العمل كالمعتاد" سوف يعرّض للخطر مستقبل كل المجتمعات البشرية، وبالأخص المجتمعات الاكثر فقرا التي تعتمد بصورة مباشرة على التنوع البيولوجي لسد نسبة عالية بصورة استثنائية من حاجاتها الأساسية. وفي أحيان كثيرة يرتبط نقص التنوع البيولوجي بنقص التنوع الثقافي، وهذا له أثر سلبي شديد بصورة خاصة على مجتمعات السكان الأصليين.

ولا بد لراسمي السياسة من التصدي للتحديين المترابطين الماثلين في نقص التنوع البيولوجي وتغير المناخ بمنح الاثنين أولوية متساوية وبتنسيق وثيق، إذا كان المراد تجنّب أشد تأثيرات كل منهما. وخفض خسارة المزيد من النظم الإيكولوجية المخزّنة للكربون مثل الغابات المدارية، ومستنقعات المياه المالحة، وأراضي الخث، سيكون خطوة حاسمة في الحد من تزايد غازات الاحتباس الحراري في الجو. وفي الوقت ذاته، فإن خفض الضغوط الأخرى على النظم الإيكولوجية يمكن أن يزيد من سهولة تكيفها وجعلها أقل ضعفاً أمام تأثيرات تغيّر المناخ التي أصبح من غير الممكن تجنبها بالفعل، وان يسمح لها بأن تواصل توفير خدماتها لدعم أسباب معيشة الناس ومساعدتهم في التكيّف مع تغير المناخ.

وينبغي أن يُنظر إلى توفير حماية أفضل للتنوع البيولوجي بوصفه استثماراً حكيماً ومجدياً في تجنب المخاطر للمجتمع العالمي. ونتائج حدوث تغييرات مفاجئة في النظم الإيكولوجية على نطاق واسع تؤثر على الأمن البشري إلى حد يجعل من المنطقي العمل على الحد من خطر حفزها، حتى لو لم نكن متأكدين من دقة إمكانية حدوثها. وقد حُدّد تدهور النظم الإيكولوجية وما ينجم عنه من خسارة خدمات النظم الإيكولوجية بأنه واحد من المصادر الرئيسية لخطر الكوارث. والاستثمار في نظم إيكولوجية تتسم بسهولة التكيف وبالتنوع وقادرة على الصمود في وجه ضغوط متعددة تتعرض لها، قد يكون أفضل سياسة تأمين يمكن إستنتاجها حتى الآن.

أمّا عدم اليقين العلمي الذي يحيط بالروابط الدقيقة بين التنوع البيولوجي والرفاء البشري، ووظائف النظم الإيكولوجية فينبغي ألا يُستخدم كعذر للامتناع عن العمل. ولا يستطيع أي شخص أن يتكهن بدقة اقترابنا من نقاط تجاوز النظم الإيكولوجية، ولا بمقدار الضغوط الإضافية التي قد تؤدي إلى إحداث هذه النقاط. غير أن ما هو معروف من الأمثلة السابقة هو أنه بمجرد أن يتحول نظام إيكولوجي إلى حالة أخرى، سيكون من الصعب أو من المستحيل إعادته إلى أوضاعه السابقة التي ظلّت الإقتصاديات وأنماط الإستيطان تعتمد عليها لأجيال وأجيال.

يعتمد العمل الفعال لتصدي لنقص التنوع البيولوجي على التصدي للأسباب المتأصّلة في ذلك التدهور أو لدوافعه غير المباشرة.
وسوف يعني هذا:

- قدراً أكبر من الكفاءة في إستخدامات الأراضي والطاقة والمياه العذبة والموارد لتلبية الطلب المتزايد.
- استخدامَ حوافز السوق، وتجنّبَ الإعانات الضارة للتقليل إلى أدنى حدّ من استخدام الموارد غير المستدامه والاستهلاك المفرط.
- التخطيطَ الاستراتيجي في استخدام الأراضي والمياه الداخلية والموارد البحرية للتوفيق بين التنمية وحفظ التنوع البيولوجي والحفاظ على الخدمات المتعددة للنظم الإيكولوجية. ورغم أن بعض الإجراءات قد تؤدي إلى تكاليف معتدلة أو إلى مقايضات، فإن المكاسب بالنسبة إلى التنوع البيولوجي ستكون ضخمة بالمقارنة.

- ضرورة أن يتم على نحو منصف تقاسم المنافع الناجمة عن استخدام الموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة به والوصول إليها، على سبيل المثال عن طريق تطوير عقاقير جديدة ومواد تجميل، من البلدان والثقافات التي تم الحصول على تلك الموارد والمعارف منها.

- الاتصالَ والتثقيفَ والتوعية لضمان أن يفهم كل شخص، قدر الإمكان، قيمة التنوع البيولوجي والخطوات التي يمكن أن يتخذها لحماية ذلك التنوع بما في ذلك عن طريق التغيير في الاستهلاك والسلوك الشخصي.

ولا بدّ من جعل الفوائد الحقيقية للتنوع البيولوجي وتكاليف إنخفاضه تتجلى داخل النظم الاقتصادية والأسواق. وقد ساهمت الإعانات الضارة وضعف القيم الاقتصادية التى تُرتبط بالخدمات البالغة الأهمية التي توفرها النظم الايكولوجية في نقص التنوع البيولوجي. ويمكن، بل ويجب، تسخير الأسواق عن طريق التنظيم وتدابير أخرى لإيجاد حوافز تعمل على ضمان وتعزيز بنيتنا الأساسية الطبيعية، بدلاً من إستنزافها. وتوفر إعادة هيكلة الاقتصاديات والنظم المالية في أعقاب الانكماش العالمي فرصة لتحقيق هذه التغييرات. وسيكون العمل المبكر أكثر فعالية وأقل تكلفة من عدم العمل أو العمل المتأخر.

وتتطلّب الحاجة إجراءات عاجلة لخفض الدوافع المباشرة لنقص التنوع البيولوجي. وينبغي أن يصبح تطبيق أفضل الممارسات في الزراعة، وفي الإدارة المستدامة للغابات وفي مصائد الأسماك المستدامة ممارسة سياسية، وينبغي أن تُعزز النهوج التي تهدف إلى الإستفادة المثلى من الخدمات المتعددة للنظم الإيكولوجية بدلاً من استغلال خدمة واحدة إلى أقصى حد. وفي حالات عديدة، تجتمع دوافع متعددة لتسبب نقص التنوع البيولوجي وتدهور النظم الإيكولوجية. وفي بعض الأحيان قد يكون من الأكثر فعالية التركيز على عمل سريع لخفض الدوافع الأكثر استجابة للتغييرات في السياسة. وسيخفف هذه الضغوط على التنوع البيولوجي ويحمي قيمته للمجتمعات البشرية في الأجلين القصير والمتوسط، بينما يجري التصدي على نطاق أطول أجلاً للدوافع الأكثر صعوبة. وعلى سبيل المثال، فإن سهولة تكيّف الشعاب المرجانية – وقدرتها على الصمود والتكيف لابيضاض المرجان والتحمّض فى البحار والمحيطات – يمكن أن تعزز عن طريق خفض الإفراط في صيد الأسماك والتلوّث والاضرار المادية البرية المصدر لهذة الانظمه.

ويجب أن يستمر العمل المباشر لحفظ التنوع البيولوجي مستهدفا الأنواع والنظم الإيكولوجية الضعيفة وكذلك ذات القيمة الثقافية، إلى جانب خطوات صون الخدمات الرئيسية للنظم الإيكولوجية، وبصورة خاصة الخدمات التي لها أهمية بالنسبة إلى الفقراء. ويمكن أن تركز الأنشطة على حفظ الأنواع المهددة بالانقراض، وهي التي يجري جمعها لأغراض تجارية، أو الأنواع ذات الأهمية الثقافية. وينبغي أيضاً ضمان الحماية للمجموعات

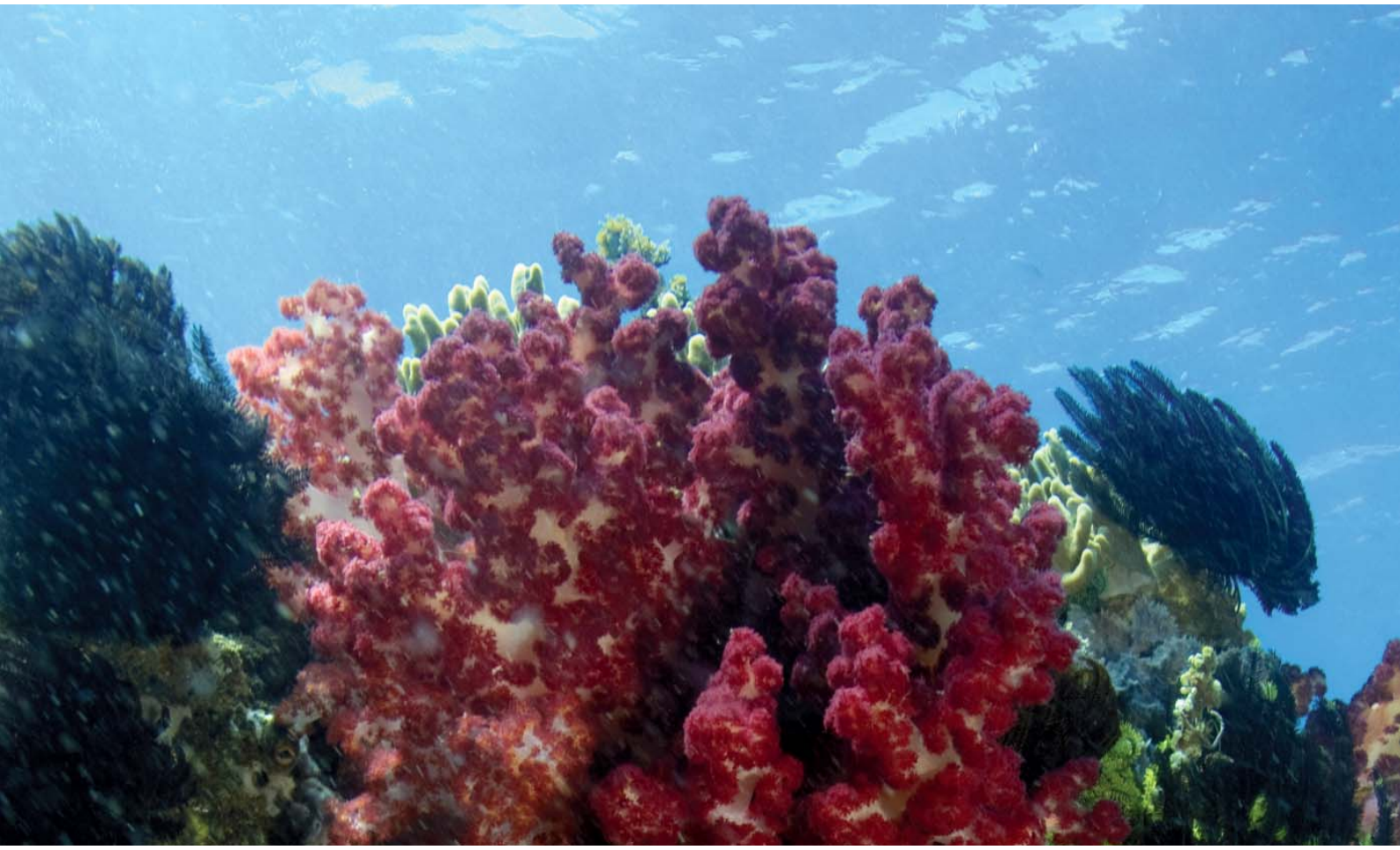

© Johnanders... | Dreamstime.com

الإيكولوجية الوظيفية – أي مجموعات الأنواع التي تؤدي بصورة جماعية أدواراً معينة أساسية داخل النظم الإيكولوجية مثل التلقيح، ومكافحة ازدياد أعداد أكلات العشب من جانب الحيوانات المفترسة، وتدوير المغذيات وتشكيل التربة.

وسوف تنشأ بصورة متزايدة حاجة إلى استعادة النظم الإيكولوجية الأرضية والبحرية وفي المياه الداخلية من أجل إعادة إنشاء وظائف النظم الإيكولوجية وتوفير الخدمات القيّمة. ويُظهر التحليل الاقتصادي أن استعادة النظم الإيكولوجية يوفر معدلات عائدات اقتصادية جيدة. غير أن التنوع البيولوجي والخدمات المرتبطة به من النظم الإيكولوجية المستعادة تظل في العادة دون مستويات النظم الإيكولوجية الطبيعية. وهذا يعزز الحجة القائلة بأنه من الأفضل (بل وحتى من الأجدى تكلفة) القيام، حيثما كان ذلك ممكناً، بتجنب التدهور عن طريق الحفظ بدلاً من الاستعادة بعد حدوث الضرر.

يجب أن تُتخذ على جميع المستويات وفي كل القطاعات، وبصورة خاصة القطاعات الاقتصادية الرئيسية، قرارات أفضل بالنسبة إلى التنوع البيولوجي، وللحكومات دور تمكيني رئيسي تؤديه. ويمكن أن تكون البرامج أو التشريعات الوطنية ذات أهمية حرجة في إيجاد بيئة ملائمة لدعم مبادرات فعالة شعبية القاعدة تؤديها المجتمعات المحلية والسلطات المحلية أو الأعمال التجارية. وهذا أيضاً يشمل تمكين السكان الأصليين والمجتمعات المحلية من تسلّم مسؤولية إدارة التنوع البيولوجي واتخاذ القرارات بشأنه، ووضع نظم تكفل أن يتم بصورة منصفة تقاسم المنافع الناجمة عن الحصول على الموارد الوراثية والجينيه.

ولم يَعُد بوسعنا بعد الآن أن نعتبر استمرارَ نقص التنوع البيولوجي والتغييرات التي تحدث فيه قضيةً منفصلةً عن الشواغل الرئيسية للمجتمع: وهي معالجة الفقر، وتحسين صحة ورفاه وأمن سكاننا، والتعامل مع تغير المناخ. وكل من هذه الأهداف تقوضه الاتجاهات الراهنة في حالة النظم الإيكولوجية وكل منها سوف يتعزز بقوة إذا قيّمنا بشكل صحيح دور التنوع البيولوجي في دعم الأولويات المشتركة للمجتمع الدولي. وسوف ينطوي تحقيق ذلك على دمج التنوع البيولوجي في صنع القرار في الحكومات، والقطاع الخاص، والمؤسسات الأخرى، من الصعيد المحلي إلى الصعيد الدولي.

إن الإجراءات التي ستُتخذ خلال العشر أو العشرين سنة القادمة، والوجهة المرسومة بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي، سوف تحدد ما إذا كانت الأوضاع البيئية المستقرة نسبياً التي اعتمدت عليها الحضارة البشرية طيلة 10 000 سنة الماضية سوف تستمر إلى ما بعد هذا القرن. وإذا لم نغتنم هذه الفرصة، فإن العديد من النظم الإيكولوجية الموجودة على الكرة الأرضية سوف تتحول إلى حالات جديدة لم يسبق لها مثيل تكون فيها قدرتها على سدّ حاجات الأجيال الراهنة والمقبلة موضع درجة عالية من الشك.

الجدول: حالة الأهداف الفرعية المتفق عليها لتحقيق هدف التنوع البيولوجي لعام 2010.

الغرض 1: تعزيز حفظ التنوع البيولوجي للنظم الإيكولوجية والموائل والمجموعات الحيويه

	1-1: حفظ ما لا يقل عن 10% من كل المناطق الإقليمية الإيكولوجية في العالم حفظاً فعالًا	لم يتحقق على نطاق عالمي، ولكن أكثر من نصف المناطق الإقليمية الإيكولوجية الأرضية تستوفي هدف 10%. إلا أن فعالية الإدارة متدنية في بعض المناطق المحمية. وتفتقر النظم البحرية ونظم المياه الداخلية إلى الحماية، مع أنها آخذة في التزايد
	1-2: حماية المناطق ذات الأهمية الخاصة بالنسبة إلى التنوع البيولوجي	لم يتحقق على نطاق عالمي ولكن نسبة متزايدة من المواقع ذات الأهمية لحفظ الطيور، والمواقع التي تحتوي على ما تبقى من أصناف أي نوع من الأصناف المهددة، التي تجري حمايتها.

الغرض 2: تعزيز حفظ تنوع الأنواع

	2-1: استعادة أصناف أنواع مجموعات تصنيفية مختارة أو الحفاظ عليها أو الحد من تناقصها	لم يتحقق على نطاق عالمي نظراً إلى أن أنواعاً عديدة تواصل التدهور في الوفرة وفي التوزع. غير أنّ بعض الجهود أسفرت عن إستعادة أنواع مستهدفة.
	2-2: تحسّن حالة الأنواع المعرضة لخطر الانقراض	لم يتحقق على نطاق عالمي لأن الأنواع تتعرض بوجه عام لخطر الانقراض بصورة متزايدة. بيج أنّ بعض الأنواع نقلت إلى فئة خطر أدنى نتيجة الإجراءات المتخذة.

الغرض 3: تعزيز حفظ التنوع الوراثي (الجيني)

	3-1: صون التنوع الوراثي (الجيني) للمحاصيل. والمواشي. ولما يتم جنيه من أنواع الأشجار والأسماك والحياة البرية. وغير ذلك من الأنواع القيّمة. والحفاظ على ما يرتبط بذلك من معارف أصلية ومحلية.	المعلومات عن التنوع الوراثي (الجيني) مجزأة. وقد أُحرز بعض التقدم نحو صون التنوع الوراثي للمحاصيل عن طريق إجراءات خارج الموقع، غير أنه ما زال يجري تبسيط النظم الزراعية. ومع أن التأكد من التنوع الوراثي لأنواع الحياة البرية أكثر صعوبة، فإن ما يعرضه هذا التقرير من التدهور العام في التنوع البيولوجي يوحي بقوة بأن التنوع الوراثي لا يجري المحافظة عليه. ومع أن الموارد الوراثية في الموقع والمعارف التقليدية تتمتع بالحماية عن طريق بعض المشاريع، إلا أنها تواصل التدهور بصورة عامة.

الغرض 4: تعزيز الاستخدام والاستهلاك المستدامين

	4-1: المنتجات المستندة إلى التنوع البيولوجي مأخوذة من مصادر تدار بصورة مستدامة. ومناطق الإنتاج تدار وفقاً لصون التنوع البيولوجي	لم يتحقق على نطاق عالمي ولكن تقدماً أُحرز بالنسبة إلى بعض مكونات التنوع البيولوجي مثل الغابات وبعض مصائد الأسماك. والاستخدام العالمي المستدام ليس مسؤولاً عن حصة كبيرة من إجمالي المنتجات ومناطق الإنتاج.
	4-2: خفض الاستهلاك غير المستدام للموارد البيولوجية أو الذي له تأثير على التنوع البيولوجي	لم يتحقق على نطاق عالمي. وقد ازداد الاستهلاك غير المستدام وما زال يشكل سبباً رئيسياً من أسباب نقص التنوع البيولوجي.
	4-3: عدم تعريض التجارة الدولية لأي من أنواع النباتات والحيوانات البرية للخطر.	لم يتحقق على نطاق عالمي. وتواصل أنواع النباتات والحيوانات البرية التدهور نتيجة التجارة الدولية، ولكن بعض حالات النجاح تحققت بصورة خاصة عن طريق تنفيذ اتفاقية الاتجار الدولي في أنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض (اتفاقية سايتس).

الغرض 5: الضغوط الناجمة عن خسارة الموائل. وتغير استخدام الأراضي وتدهورها. والاستخدام غير المستدام للمياه

	5-1: انخفاض معدل خسارة الموائل الطبيعية وتدهورها	لم يتحقق على نطاق عالمي نظراً إلى أن العديد من المناطق الإقليمية الحساسة بالنسبة إلى التنوع البيولوجي تواصل التدهور، ولكن بعض التقدم أحرز في خفض معدل النقص في بعض المناطق.

الغرض 6: السيطرة على التهديدات من الأنواع الغريبة الغازية

	6-1: تحقيق السيطرة على الدروب التي تمر منها الأنواع الغريبة الغازية الرئيسية المحتملة	لم يتحقق على نطاق عالمي لأن دخول الأنواع الغريبة الغازية مستمر في الزيادة نتيجة المزيد من حركة النقل والتجارة والسياحة. ولكنّ العمل الوطني المتصل الاتفاقات الدولية بشأن حماية النباتات ومياه غواطس السفن خفضت بصورة فعّالة الغزوات الجديدة في بعض البلدان والنظم الايكولوجية
	6-2: وضع خطط لإدارة الأنواع الغازية الرئيسية التي تهدد النظم الإيكولوجية أو الموائل أو الأنواع	لم يتحقق على نطاق عالمي بالرغم من أن بعض خطط الإدارة موجودة. ومعظم البلدان تفتقر إلى برامج إدارة فعالة.

الغرض 7: التصدي للتحديات التي تواجه التنوع البيولوجي من تغير المناخ والتلوث

	7-1: المحافظة على مرونة مكونات التنوع البيولوجي وقدرتها على التكيف لتغير المناخ وزيادتهما.	لم يتحقق على نطاق عالمي، نظراً إلى أن الإجراءات لخفض الضغوط كان محدوداً وبالتالي المحافظة على مرونة التنوع البيولوجي وزيادتها في مواجهة تغير المناخ. . ولكن انشاء ممرات في بعض المناطق يمكن أن يساعد الأصناف على المهاجرة والتأقلم في ظروف مناخية جديدة.
	7-2: خفض التلوث وتأثيراته على التنوع البيولوجي	نتائج مختلطة. وقد اتُخذت تدابير لخفض تأثيرات التلوث على التنوع البيولوجي، أسفرت عن انتعاش بعض النظم الإيكولوجية التي كانت في السابق متدهورة إلى حد كبير. غير أن العديد من المناطق التي كانت محتفظة في السابق بحالتها الأصلية أخذت تتدهور. ولا يزال ترسب النيتروجين يشكل تهديدا رئيسيا للتنوع البيولوجي في مناطق إقليمية عديدة.

الغرض 8: المحافظة على قدرة النظم الإيكولوجية على توفير السلع والخدمات ودعم أسباب المعيشة

	8-1: تحقيق المحافظة على قدرة النظم الإيكولوجية على توفير السلع والخدمات.	لم يتحقق على نطاق عالمي، نظراً إلى استمرار الضغوط على النظم الإيكولوجية، وفي بعض الحالات تصاعدها. غير أنّ بعض الإجراءات اتخذت لكفالة توفير خدمات هذه النظم.
	8-2: تحقيق المحافظة على الموارد البيولوجية التي تدعم أسباب المعيشة المستدامة، والأمن الغذائي والعناية الصحية على الصعيد المحلي، وخاصة للفقراء.	لم تتحقق على نطاق عالمي، نظراً إلى أن العديد من الموارد البيولوجية التي تدعم أسباب المعيشة، مثل الأسماك والثدييات والطيور والبرمائيات والنباتات الطبية، آخذة في التدهور مما يؤثر بصورة خاصة على فقراء العالم.

الغرض 9: المحافظة على التنوع الاجتماعي - الثقافي لمجتمعات السكان الأصليين والمحليين

	9-1: حماية المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية	لم يتحقق على نطاق عالمي، لأن الانهيار الطويل الأجل في المعارف والحقوق التقليدية مستمر رغم الإجراءات التي اتُخذت لحمايتها في بعض المناطق.
	9-2: حماية حقوق مجتمعات السكان الأصليين والمحليين في معارفهم وابتكاراتهم وممارساتهم التقليدية، بما في ذلك حقوقهم في تقاسم المنافع	لم يتحقق على نطاق عالمي ولكن عدداً متزايداً من نظم الإدارة المشتركة والمناطق المشمولة بحماية أهلية القاعدة قد أنشئت، مع توفير حماية أكبر لحقوق مجتمعات السكان الأصليين والمحليين.

الغرض10: كفالة التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناجمة عن استخدام الموارد الوراثية

	10-1: أن تكون كل عمليات نقل الموارد الوراثية متمشية مع اتفاقية التنوع البيولوجي، والمعاهدة الدولية للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، وغير ذلك من الاتفاقيات المنطبقة.	لم يتحقق على نطاق عالمي، ولكنه تم وضع عدد متزايد من اتفاقات نقل المواد بموجب المعاهدة.
	10-2: تحقيق تقاسم المنافع الناجمة عن الاستغلال التجاري وغيره للموارد الوراثية مع البلدان التي توفر هذه الموارد.	لم يتحقق على نطاق عالمي. وهناك أمثلة قليلة للمنافع الناجمة عن الاستغلال التجاري وغيره للموارد الوراثية التي يجري تقاسمها مع البلدان التي توفر مثل هذه الموارد. ويمكن أن يُعزى هذا جزئيا إلى حقيقة أن نظام الحصول وتقاسم المنافع كان يجري وضعه اعتباراً من عام 2002، عندما اعتمد الهدف، وحتى عام 2010، وهو الموعد النهائي المحدد من قبل معاهدة التنوع البيولوجي للتوصل الى إتفاق نهائي حول هذا الموضوع.

الغرض 11: أن تكون الأطراف قد حسّنت القدرة المالية والبشرية والعلمية والتقنية والتكنولوجية على تنفيذ الاتفاقية

	11-1: تحويل موارد مالية جديدة وإضافية إلى البلدان النامية الأطراف لإتاحة التنفيذ الفعال لالتزاماتها بموجب الاتفاقية. وفقاً للمادة 20	لم يتحقق على نطاق عالمي. ورغم استمرار الافتقار إلى الموارد فقد حدثت زيادات متواضعة في المساعدة الإنمائية الرسمية المتصلة بالتنوع البيولوجي.
	11-2: نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية الأطراف للسماح بالتنفيذ الفعال لالتزاماتها بموجب الاتفاقية، وفقاً للفقرة 4 من مادتها 20	لم يتحقق على نطاق عالمي. ومن الواضح من تقارير البلدان أن بعض البلدان النامية لديها آليات وبرامج لنقل التكنولوجيا. على أنه من الواضح أيضاً أن الحصول المحدود على التكنولوجيا هو عقبة في سبيل تنفيذ الاتفاقية وبلوغ هدف 2010 للتنوع البيولوجي في العديد من البلدان النامية.

غير منجز عالميا

غير منجز عالميا ولكن بعض التقدم محرز

غير منجز عالميا ولكن مع تقدم كبير محرز

الشكل: موجز مؤشرات التنوع البيولوجي

الحالة

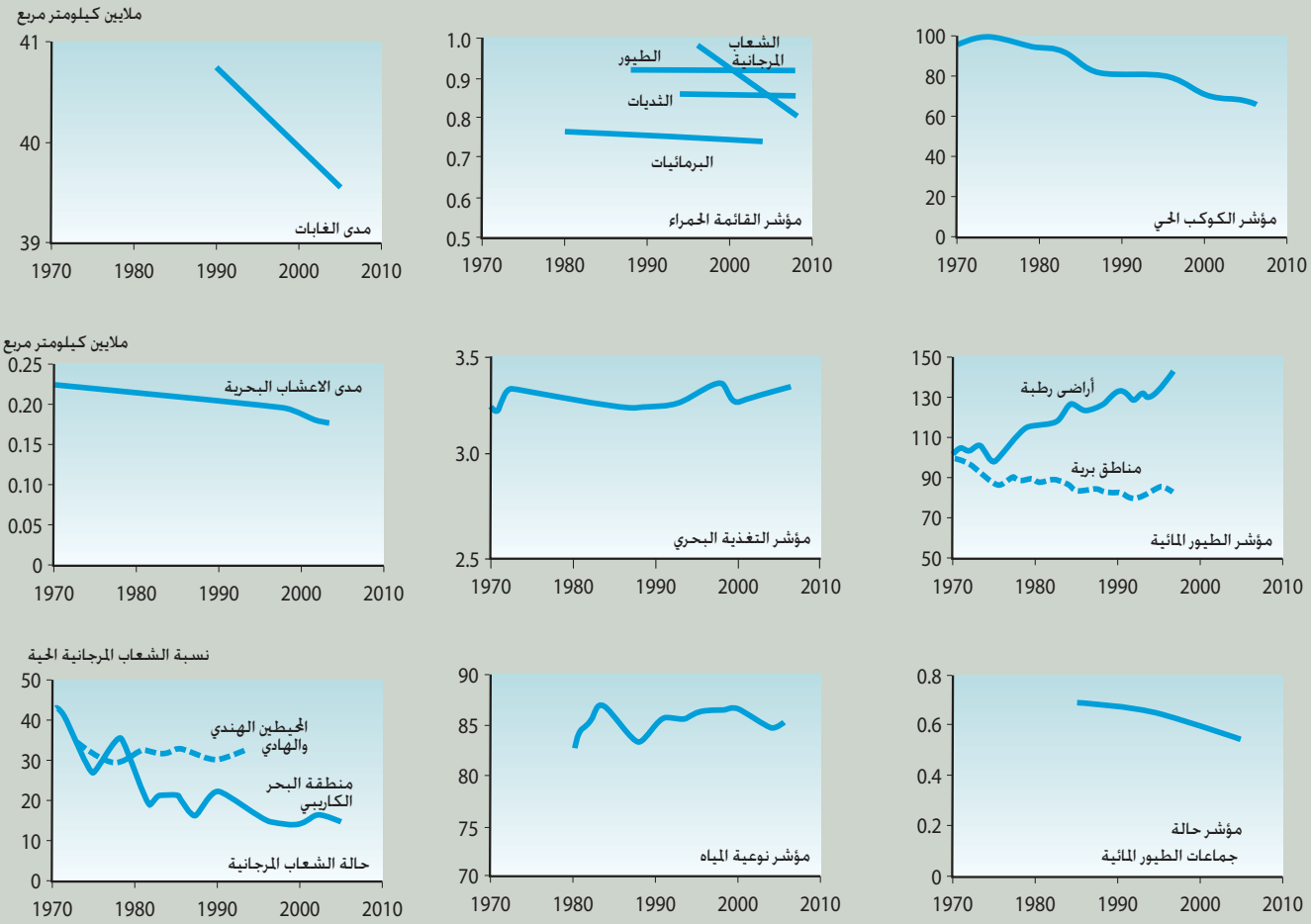

تساعد هذه الرسوم البيانية على إيجاز الرسالة التي تعكسها المؤشرات المتاحة بشأن التنوع البيولوجي: أن حالة التنوع البيولوجي تتدهور وأن الضغوط عليها تتزايد وأن المنافع التي يجنيها البشر من التنوع البيولوجي تتناقص، إلا أن الاستجابات لمعالجة فقدان التنوع البيولوجي تتزايد. وهي تعزز الاستنتاج الذي يفيد بأنه لم يتم الوفاء بهدف التنوع البيولوجي لعام 2010.

وتظهر معظم مؤشرات حالة التنوع البيولوجي اتجاهات سالبة مع عدم حدوث انخفاض كبير في معدل التناقص.

ولا توجد دلائل على حدوث تباطؤ على صعيد زيادة الضغوط على التنوع البيولوجي، استناداً إلى الاتجاه الذي تظهره مؤشرات البصمة الإيكولوجية الإنسانية وترسب النيتروجين وظهور الأنواع الدخيلة والمخزونات السمكية المفرط في استغلالها وتأثير التغير المناخي على التنوع البيولوجي.

كما أن المؤشرات المحدودة على المنافع التي يجنيها البشر من التنوع البيولوجي تدل على اتجاهاتٍ سالبةً.

وعلى النقيض من ذلك، تتحرك كل المؤشرات على الاستجابات لمعالجة فقدان التنوع البيولوجي في اتجاه إيجابي، حيث يجري حماية المزيد من المناطق لحفظ التنوع البيولوجي ووضع المزيد من السياسات والقوانين لتفادي الدمار الناجم عن الأنواع الدخيلة التوسعية وإنفاق المزيد من الأموال دعماً لاتفاقية التنوع البيولوجي وأهدافها.

إن الرسالة العامة لهذه المؤشرات هي أنه على الرغم من الجهود الكثيرة التي بذلت في أنحاء العالم للحفاظ على التنوع البيولوجي واستخدامه بصورة مستدامة، فإن الاستجابات لم تكن كافية حتى الآن لمعالجة حجم فقدان التنوع البيولوجي أو تخفيض الضغوط عليه.

المصدر: Butchart etal. (2010). Science.

الضغوطات

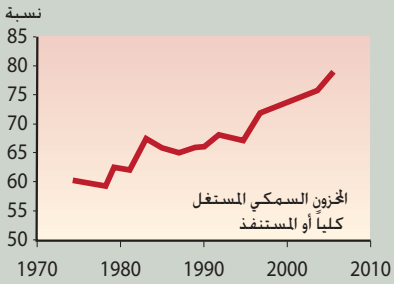

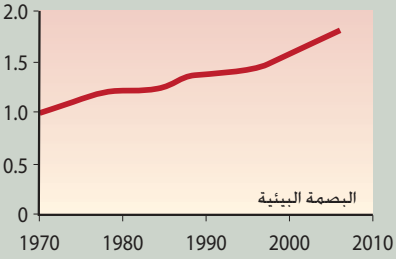

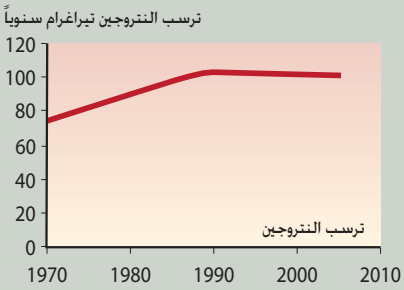

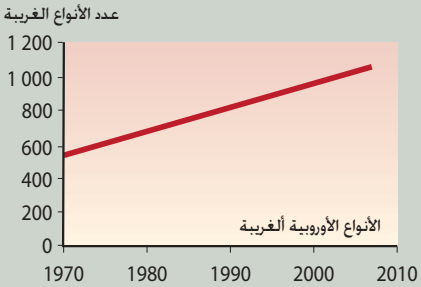

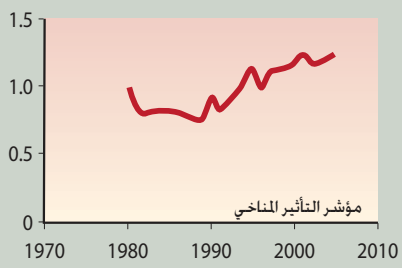

الاستجابة

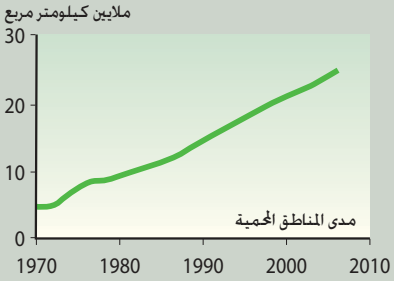

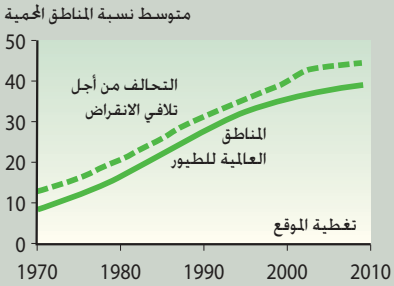

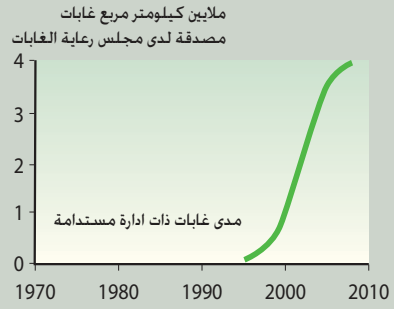

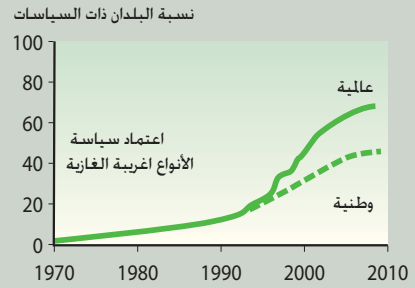

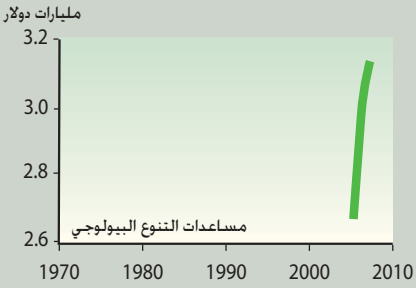

المنافع

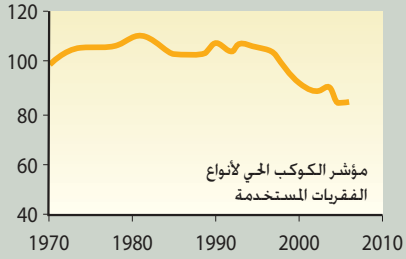

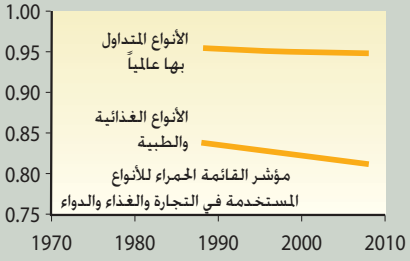

الإطار: العمل الوطني في مجال التنوع البيولوجي

وضع أكثر من 170 بلداً (87 في المائة من الأطراف في الاتفاقية) استراتيجيات وخطط عمل وطنية للتنوع البيولوجي. وهناك 14 من الأطراف الأخرى تعد مثل هذه الاستراتيجيات والخطط و9 طرفاً إما أنها لم تبدأ بعد في وضع استراتيجية أو أنها أعلنت نيتها على أن تفعل ذلك بحلول إرسال هذه الدراسة إلى المطبعة.

وبعبارة أخرى، فإن أغلبية كبيرة من الحكومات قد مرّت بعملية تقنين نهجاً لحماية التنوع البيولوجي داخل حدود إقليمها. وفي العديد من البلدان، حفز إعدادُ الاستراتيجيات وضعَ قوانين وبرامج إضافية وإستحث العمل على طائفة واسعة من المسائل، تشمل القضاء على الأنواع الغريبة الغازية أو السيطرة عليها؛ واستخدام التنوع البيولوجي بطريقة مستدامة؛ وقواعد لضمان تقاسم المجتمعات المحلية المنافع الناجمة عن التنقيب البيولوجي الذي قد يُسفر عن براءات اختراع أو مبيعات عقاقير أو أغذية أو مواد تجميل جديدة؛ والاستخدام السليم للتكنولوجيا الحيويه، والحفاظ على تنوع النباتات والحيوانات المستخدمة في الزراعة.

وقام عدد قليل نسبياً من الأطراف بإدماج هدف التنوع البيولوجي لعام 2010 إدماجاً كاملاً في الاستراتيجيات الوطنية. وعلاوة على ذلك فإن بلدان قليلة تستخدم الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي كأدوات فعالة لإدماج التنوع البيولوجي في الاستراتيجيات والسياسات وعمليات التخطيط الوطنية الأوسع نطاقاً. ويسلم أكثر من 80 في المائة من الأطراف، في أحدث تقاريرها الوطنية المقدمة إلى اتفاقية إلتنوع البيولوجي، بأن محدودية دمج التنوع البيولوجي، وتجزئة عملية اتخاذ القرارات و/أو الاتصالات المحدودة فيما بين وزارات أو قطاعات الحكومة تشكل تحديا لتحقيق أهداف الاتفاقية.

بيد أن الاستراتيجيات الوطنية للتنوّع البيولوجي التي أعدت والتي تم تحديث بعضها تميل إلى أن تكون أكثرَ تشدداً من الجيل الأول من الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية، إذ أنها تتضمن تشديداً أقوى على الدمج وتولي قدراً أكبر من الاهتمام بالأهداف الإنمائية الوطنية الأوسع نطاقا.

وينبغي أن تكون الاستراتيجياتُ وخططُ العمل الوطنية للتنوع البيولوجي حافزة لعدد من الإجراءات الاستراتيجية في البلدان بما في ذلك:

- الدمج سيكون التنوع البيولوجي موضع أفضل حماية اذا أصبح عاملاً هاماً في القرارات التي تُتخذ عبر مجموعة واسعة من القطاعات، والإدارات، والأنشطة الاقتصادية، والنظم لتخطيط استخدام الأراضي، ومساحات المياه العذبة والبحار (التخطيط المكاني)، وفي السياسات الرامية إلى خفض الفقر والتكيف مع تغير المناخ.
- **الاتصال والاشتراك** – الاستراتيجيات لن تكون فعالة إلا إذا أشركت بصورة أصيلة السكان الأقرب إلى الموارد التي يكون مقصوداً أن يحموها. وفي أغلب الأحيان تكون أفضل الحلول هي المدفوعة بالطلب المحلي، باستخدام الأطر القانونية والمؤسسية الموضوعة على مستوى أعلى.
- **أدوات التنفيذ** – اتباع نهوج معينة، مثل اتخاذ قرارات متكاملة تستند إلى الحفاظ على الصحة العامة للنظم الإيكولوجية وتحسينها، أو الأخذ بسياسات تنص على الدفع مقابل الأستخدام ما كان حتى الآن (مجانيا) من خدمات النظم الإيكولوجية، يمكن أن تساعد في حماية التنوع البيولوجي.
- **المعارف** – حرصاً على اتخاذ قرارات جيدة، يجب أن تكون أفضل المعلومات المتاحة عن التنوع البيولوجي في أي بلد أو منطقة اقليمية ميسورة للأشخاص المعنيين في الوقت الصحيح. وتعتبر آلية تبادل المعلومات، وهي نظام لتجميع وتنسيق وتوفير الحصول على المعرفة ذات الصلة والمستكملة، أداة رئيسية يوفرها إطار اتفاقية التنوع البيولوجي.
- **الرصد** – تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق المقاصد والأهداف المحددة بواسطة استراتيجية للتنوع البيولوجي ونقل هذه المعلومات عن الاستراتيجية هما طريقة هامة لتحسين فعالية هذه الاستراتيجية ووضوح رؤيتها.
- **التمويل والقدرة** – العمل التنسيقي دعماً للتنوع البيولوجي لن يكون ذا فائدة إلا إذا توافرت الأموال لأدائه، ولتنفيذة هناك أشخاص يعرفون طريقة القيام بذلك.

الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي

زاد عدد البلدان الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي على مر الزمن ووصلت الآن إلى عضوية عالمية تقريبا. ومن بين 193 طرفا في الاتفاقية، أعد 170 طرفاً إستراتيجيات وخطط عمل وطنية متعلقة بالتنوع البيولوجي، ومن بين هذه الأطراف، قام 35 طرفا بتنقيح إستراتيجياتها وخطط عملها الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي.

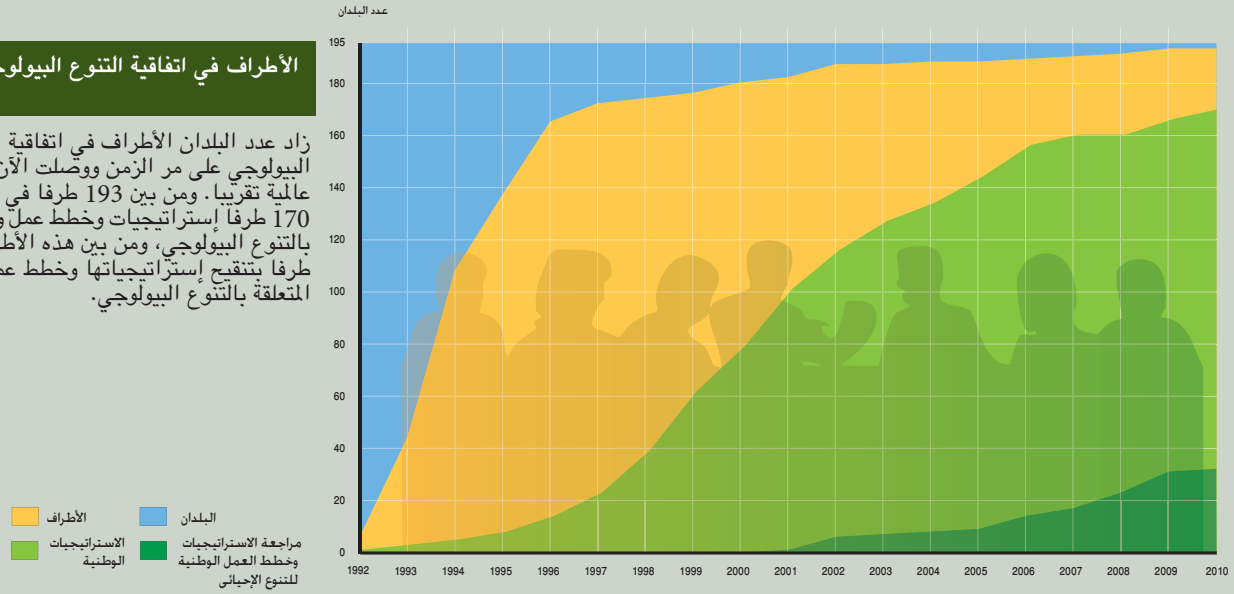

© Claude Hamel

© أمانة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

إن الطبعة الثالثة من نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي (ISBN-92-9225-250-X) هي نشرة متاحة للجميع، وتخضع لشروط Creative Commons Attribution License الواردة على موقع الانترنت في (/http://creativecommons.org/licenses/by-nc/3.0).

تحتفظ الأمانة بحقوق التأليف والنشر.
إن الطبعة الثالثة من نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي متاحة للجميع على الانترنت في: www.cbd.int/GBO3.
يجوز للمستخدمين تنزيل، و/أو إعادة استخدام، و/أو إعادة طباعة، و/أو تعديل، و/أو توزيع النصوص، والأشكال، والرسوم
البيانية والصور الواردة في الطبعة الثالثة من نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي، طالما يشار إلى المصدر الأصلي.

لا تنطوي التسميات المستخدمة أو المواد الواردة في الطبعة الثالثة من نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي على الإعراب عن أي آراء أيا كانت من جانب أمانة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو منطقة، أو لسلطاتها أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها.

الإشارة المرجعية:
أمانة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي (2010) الطبعة الثالثة من نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي، موجز تنفيذي. مونتريال، 16 صفحة

للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال:
أمانة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي
World Trade Centre
St. Jacques Street, Suite 800 413
Montreal, Quebec, Canada H2Y 1N9
هاتف: 1(514) 288 2220
فاكس: 1 (514) 288 6588
البريد الإليكتروني: secretariat@cbd.int
الموقع على الانترنت: http://www.cbd.int

التخطيط والتصميم: Phoenix Design Aid A/S, ISO 9001/ ISO 14001
تم الاعتماد والموافقة على هذه الشركة بصفتها محايدة للـCO2.
www.phoenixdesignaid.com

الرسوم البيانية: In-folio

الطباعة: Progress Press Ltd., Malta، شركة مصدقة ومتوافقة مع FSC

مطبوعة هذه النشرة على ورق خال من الكلور ومصنوعة من عجينة الورق من الغابات المدارة بشكل مستدام، باستخدام حبر قائم على المواد النباتية وطلاء قائم على الماء

FRONT: (The Earth in a drop) © Shevs | Dreamstime.com, (Coral reef) © Carlcphoto | Dreamstime.com, (Cattle with people) © Claude Hamel, (Mountain and eagle) © Urosmm | Dreamstime.com

BACK: (Boat on a river) © David Cooper, (Trees with person) © Luis Alfonso Argüelles, (Woman with beans) © Louise Sperling, (Shark) © Lenta | Dreamstime.com (Gorilla) © Warwick Lister-Kaye | istockphoto.com, (Frog) © Geckophoto | Dreamstime.com, (Field) © Alexsol | Dreamstime.com, (Forest) © Lagustin | Dreamstime.com (Leaf background) © Cobalt88 | Dreamstime.com

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

المتحدة للبيئة
برنامج الأمم

WCMC

أمانة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي
World Trade Centre · 413 St. Jacques Street, Suite 800
Montreal, Quebec, Canada H2Y 1N9
هاتف: 2220 288 (514) 1 · فاكس: 6588 288 (514) 1
البريد الإليكتروني: secretariat@cbd.int · الموقع على الانترنت: http://www.cbd.int